مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٥/١١/٢٤

الرئيس السادات

يطلب مد مظلة التأمينات الى

الحرفيين والعمال والفلاحين

نفقة للمطلقة وللزوجة التى لا ينفق عليها زوجها يصرفها بنك ناصر فور صـــدور حكم عاجل

الجمعيات الزراعية تتولى عمل البنوك فى القرى

طلب الرئيس السادات فى اجتماعه أمس مع الدكتورة عائشة راتب وزيرة الشئون الاجتمـاعية والسيد محمد عبد الفتـــاح وزير التأمينات أن تمتد مظلـــة التأمينات الاجتماعية لتشمل الحرفيين بالاضافة الى العمال والفلاحين بحيث تتحقق العـــدالة الاجتماعية للقاعدة العريضة من الشعب • تعزيزا للســـلام الاجتمـــاعى •

وقد عرضت وزيرة الشـــئون الاجتماعية على الرئيس السادات الانجازات التى قامت بها وزارة الشئون الاجتماعية تحقيقـــا للتوجيهات التى سبق أن اصدرها الرئيس بشـــأن تعديل قانون الضمان الاجتماعى لتوفير معاش يؤمن كل مواطن ضـــد الشيخوخة والعجز والوفاة •

وعرضت وزيرة الشئون الاجتماعية على الرئيس مشروعا يقضى بحق المطلقة ، والزوجة التى يرفض زوجها الانفاق عليها وعلى اولادها ، فى الالتجـــاء الى القضاء ليحكم لها بصفة مستعجلة بنفقة مؤقتة يصرفها بنك ناصر شهريا وينفذ بها على الزوج فى مقر عمـــله ، الى أن يصدر القضـــاء حكمه بنفقة مستديمة بعد اجراء البحـــوث الاجتماعية فى كل حالة •

وكان من التوجيهات التى أصدرها الرئيس السادات . ضرورة أن يكون للضرائب دور فعال فى تحقيق العدالة بين الطبقات ، وطالب باطلاق الحد الاقصى للدخل فلا يقتصر الصافى على ٥٠٠٠ جنيه فى السنة للفرد طالما انه يدفع الضرائب المستحقة عليه على جميع ايراداته ، وبذلك تتمكن الدولة من تحقيق العدالة الاجتماعية ، باستخدام حصيلة هذه الضرائب فى تحقيق المبدأ الرابع من مبادىء الثورة ، الذى ينص على الرعاية الاجتماعية والحياة الكريمة وتامين كل مواطن ضد الشيخوخة والعجز والمرض والوفاة ، والحفاظ على آدميته مما يؤدى الى السلام الاجتماعى .

وعرض وزير التأمينات انجازات الوزارة التى تمت بناء على توجيهات الرئيس ، ومنها قانون العمالة غير المنتظمة الذى ينفذ من أول يناير القادم ويطبق على الجماهير وعمال الزراعة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٦٥ سنة ، وستقوم وزارتا التأمينات والشئون الاجتماعية بالتنسيق بينهما لتنفيذ هذا القانون ، وسيعتمد بنك ناصر على وحدات الشئون الاجتماعية فى كافة المحافظات حتى لا يتكرر انشاء الوحدات ولخفض التكاليف الادارية فى هذا المجال .

وقال وزير التأمينات ان الوزارة أتمت اعداد البطاقات والاستمارات لتنفيذ القانون ، وسوف يعقد مؤتمر موسع للاتحاد الاشتراكى ومجلس المنتجين والنقابات المهنية والعمالية لبحث دور كل جهاز فى التنفيذ .

واستمع الرئيس الى انجازات بنك ناصر فى تمليك السيارات ، فقال السيد محمد عبد الفتاح ابراهيم انه تم خلال الاشهر العشرة الماضية تمليك ١٥٠٠ سيارة أجرة ، وتم التعاقد على شراء ٣٠٠ سيارة أخرى ، ستصل قبل نهاية العام الحالى .

وقال الوزير أن بنك ناصر قام بتمليك ٢٣١ سيارة نقل خفيف حمولة نصف طن واستطلع رأى السائقين لمعرفة رغبتهم فى تمليك السيارات اللورى وتتراوح حمولتها من طن واحد الى ٣ أطنان لاستخدامها بدل العربات الكارو . وفتح باب الحجز من يوم ١٥ نوفمبر الحالى لحجز اللوارى حمولة ٨ و١٠ أطنان ويتراوح ثمن اللورى بين ١٢ الفا و ١٥ ألف جنيه .

وبلغ عدد الحاجزين خلال اسبوع ٢١٩ سائقا دفعوا ٢٥٠ ألف جنيه مقدم ثمن ، وبحث معهم بنك ناصر أنسب أنواع اللوارى وأرخصها للتعاقد على شرائها ، وسيقسط باقى الثمن على فترات تتراوح بين سنتين و٤ سنوات ، أما مقدم الثمن فكان ٢٤٠٠ جنيه .

وهذا التقسيط يتيح للسائق تسديد القسط المستحق عليه ويكفل له ايرادا كافيا لمعيشته ، وسيقوم بنك ناصر باجراء تأمين شامل على السيارة ضد الحوادث ، وتأمين حياة بالنسبة للسائق لضمان معاش لاسرته فى حالة الوفاة .

وعرض وزير التأمينات المشروع الخاص بمد مظلة التأمينات على فئات العمال والفلاحين والحرفيين ، وطلب الرئيس السادات تطوير الجمعيات التعاونية الزراعية لتتولى مهمة البنوك فى القرى بحيث تستطيع هذه الجمعيات منح تسهيلات ائتمانية للفلاحين الحائزين للاراضى الزراعية ولصغار الملاك ، لتمكينهم من الحصول على مستلزمات الانتاج الزراعى فى سهولة ويسر .

وطلب الرئيس سرعة انشاء شركتى النقل التى وافق مجلس الوزراء على انشائهما ، الاولى شركة مساهمة محدودة تضم ٢٠ لوريا حمولة كل منها ٢٤ طنا ، توزع أسهمها على ٤٠ سائقا ويخصص ١٠ حصص منها للميكانيكيين والفنيين والاداريين .

والشركة الثانية تضم ١٢٥ لوريا ثمن اللورى ٣٣ الف جنيه ، وستوزع أسهمها على ١٠٠ سائق و٢٥ ميكانيكيا و٥ من الفنيين والميكانيكيين .

وسيتولى بنك ناصر الاكتتاب فى هاتين الشركتين وتمليك اسهمها لهذه الفئات .